القوى العاملة «لانقاذ لبنان»، وفي الوقت نفسه، العمل لاقامة دويلة خاصة بالكتائب في المناطق التي تسيطر عليها والتي استطاعت أن تطرد منها مناصري أقرب المقربين منها وهو كميل شمعون.

والسلطة اللبنانية الشرعية التي لم تشأ أن تستغل الاجماع الوطني والسياسي على ادانة دويلة سعد حداد والمطالبة بالتصدي لها، لم تشأ أن تستغل الاجماع الوطني والسياسي على ضرورة التصدي لمشروع الكتائب القاضي بتجزئة الدولة وتفتيتها ثم العمل لتوسيع رقعة سيطرته لتشمل لبنان كله. وقد ضاع المزيد من الفرص من يد رئيس الجمهورية ومن أيدي المسؤولين بصورة عامة، بما فيها فرصة وجود أكثر من أربعين ألف جندي من قوات الردع العربية في تصرف الشرعية، فضلاً عن وجود الالوف من جنود القوات الدولية العاملة في الجنوب. وها هو لبنان يدفع اليوم ثمن هذا الموقف من دويلة الحدود و«دويلة الداخل».

سابعاً: وأكبر غطاء لهذه المخططات هو مسألة التوطين. وقد يصح القول ان «التوطين» هو أنجح تعبير استخدمته الرجعية اللبنانية والعربية كما استخدمته الاجهزة الاميركية والصهيونية، لتبرير مجمل المشروع الاسرائيلي - الانعزالي، ولخلط الاوراق و«خلط الامور» في ذهن المواطنين، ازاء كل ما يحدث وما قد يحدث. فكل كلمة «تقسيم» أصبح يقابلها، بصورة آلية، كلمة «توطين». حتى أن أكثر من بيان وزاري وأكثر من رسالة رسمية وجهها رئيس الجمهورية إلى اللبنانيين طيلة السنتين الماضيتين، قد تركزت بنسبة تسعين بالمئة على «مواجهة التوطين»؛ في حين لم تكرس للتقسيم وللخطر الاسرائيلي ولمهمات اعادة بناء الجيش والمؤسسات سوى عشرة بالمئة. وحتى الآن، ورغم تأكيدات المقاومة الفلسطينية المتكررة، ورغم الاعلان المتكرر من جانب العديد من القيادات اللبنانية والعربية والأجنبية، أن توطين الفلسطينيين في لبنان ليس وارداً وأن ما تريده اسرائيل والامبريالية حاليا هو تصفية الثورة الفلسطينية، رغم كل ذلك فلم تُنزع من نفوس الكثيرين «المخاوف» من نية التوطين. ومّما يدعو إلى القلق هو أن عشرات الصحف ووكالات الانباء بادرت إلى تصوّر «سيناريو متكامل» وتفاصيل جاهزة لخطط التوطين التي يدور الكلام عنها. وقد نقلت وسائل الاعلام عن رئيس مجلس وزراء السوق الاوروبية المشتركة السيد تورن، خلال زيارته الأخيرة للبنان، انه عرض على رئيس الجمهورية فكرة توطين الفلسطينيين أو بعضهم في لبنان. كما نقل عن مصادر ديبلوماسية قولها ان تقريرا سلّمه مؤخرا أحد السفراء الأجانب في لبنان إلى الرئيس سركيس، يشير إلى «أن معظم المشاريع المطروحة لتسوية أزمة الشرق الأوسط تلتقي حول قاسم مشترك هو توطين قسم من الفلسطينيين في لبنان، وبالتحديد في بعض المنطقة الجنوبية منه أي في منطقة ما بين النهرين»(٢).

غير أن الوقائع عادت وأكدت أن الكلام عن «تواطؤ الفلسطينيين مع فكرة التوطين» لا أساس له من الصحة. ذلك أن القيادة الفلسطينية أعلنت بوضوح - والحياة نفسها أكدت ذلك - أن كل اتجاه إلى التوطين، في حال وجوده، إنما يلغي دور البندقية الفلسطينية ويلغي الأساس الموضوعي لوجود الثورة الفلسطينية؛ فكيف يمكن للثورة الفلسطينية، في هذه الحالة، أن تتبنّى التوطين أو أن تتواطأ معه؟!